مخاطر ارتفاع معدل النمو السكاني وأثره على استدامة التنمية في محافظة مأدبا

ورقـة حقـائق

يعتبر النمو السكاني المرتفع من أبرز التحديات التي تواجهها محافظة مادبا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تضاعف عدد السكان في محافظة مادبا أكثر من ثلاث مرات خلال السنوات الست والثلاثين الماضية ليصل عدد سكان المحافظة إلى 189,192 نسمة في عام 2015، من بينهم ما نسبته 17.1% من غير الأردنيين. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع في معدل الإنجاب الكلي والذي يبلغ حالياً 3.44 طفلاً لكل امرأة في سن الإنجاب إضافة إلى الهجرات المتتالية للأردن .

سيزداد عدد السكان الأردنيين في محافظة مأدبا من 156.3 ألف في عام 2015 ليصل إلى حوالي 255 ألف بحلول عام 2040 إذا ما استمر معدل الإنجاب الكلي على حاله، مقابل 221 ألف أردني في حال انخفاض معدل الإنجاب الكلي الى 2.1 طفل لكل امرأة في سن الإنجاب.

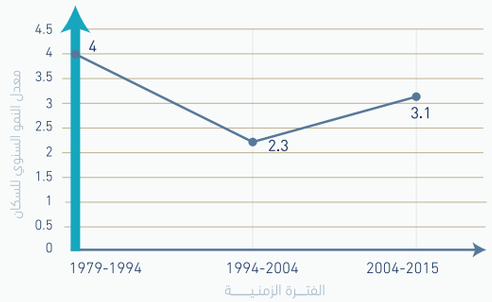

الشكل(1): معدل النمو السنوي لسكان محافظة مادبا حسب فترات زمنية مختارة

السيناريو الحالي | ثبات معدل الإنجاب الكلي (3.44 طفل لكل امرأة)

	2015	2040
عدد السكان الأردنيين	156.3 ألف	255 ألف
عدد المواليد الأردنيين	4.3 ألاف	6.3 ألاف
عدد الوفيات من الأردنيين	906 شخص	1,828 شخص

سيناريو الفرصة | انخفاض معدل الإنجاب الكلي (2.1 طفل لكل امرأة)

	2015	2040
عدد السكان الأردنيين	156.3 ألف	221 ألف
عدد المواليد الأردنيين	4.3 ألف	3.8 ألاف
عدد الوفيات من الأردنيين	906 شخص	1,557 شخص

في ظل شح الموارد المتاحة، فإن الزيادة السكانية الكبيرة الناتجة عن تباطؤ انخفاض معدلات الإنجاب ستشكل عبئاً على القطاعات التنموية الأساسية في المحافظة، وتحدياً أمام الحكومة في تقديم خدمات نوعية للمواطنين. فلو نظرنا الى قطاعي الصحة والتعليم كقطاعين رئيسيين، سنلاحظ أن المؤشرات المرتبطة بكل منهما ستتأثر كما هو موضح في الشكلين أدناه.

أثر النمو السكاني على قطاعي الصحة والتعليم في عام 2040

الشكل(2): أثر النمو السكاني في محافظة مأدبا على قطاع الصحة في عام 2040 بالدينار الأردني

وبهذا فإن تحقق سيناريو الفرصة (خفض معدل الإنجاب الكلي من 3.44 الى 2.1 طفل لكل امراة في سن الإنجاب للفترة 2015 – 2050) سيحقق وفراً تراكمياً في تكلفة الرعاية الصحية تقدر قيمته بـ 254.6 مليون دينار أردني، مما سينعكس إيجابيا على تطوير القطاع وتقديم خدمات نوعية للمواطنين.

الشكل(3): أثر النمو السكاني في محافظة مأدبا على قطاع التعليم في عام 2040 بالدينار الأردني

أما فيما يخص كلف الطلاب والمعلمين لقطاع التعليم في محافظة جرش فإذا تحقق سيناريو الفرصة (خفض معدل الإنجاب الكلي من 3.44 الى 2.1 طفل لكل امرأة في لكل امراة في سن الإنجاب للفترة 2015 – 2050) سيحقق وفرا تراكمياً يقدر بحوالي 268.5 مليون دينار أردني، مما سينعكس إيجابياً على تطوير قطاع التعليم.

*دائرة الإحصاءات العام، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن،2015. مخرجات برمجية سبكتريم للإسقاطات السكانية، وجداول الاكسل المتعلقة بحساب أثر النمو السكاني بناء على الافتراضات حسب القطاع من الجهات ذات العلاقة.

أثر النمو السكاني على القطاعات الأخرى في عام 2040

إن أثر النمو السكاني المرتفع يمتد أيضاً ليشمل قطاعات تنموية وخدمية أخرى كالعمل والبنية التحتية والبيئة والغذاء ومصادر الطاقة والمياه، إلى جانب التأثيرات الاجتماعية ومنها ارتفاع معدلات الفقر والجريمة، مما سيشكل ضغطاً هائلاً على الموارد والمؤسسات ويؤثر سلباً على كمية وجودة الخدمات المقدمة كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل(4): أثر النمو السكاني في محافظة جرش لعام 2040 على القطاعات الأخرى: العدد التراكمي لفرص العمل المطلوب توافرها، وتكلفة كمية التزويد المائي، و كمية النفايات الصلبة، وعدد الفقراء

مفهوم الفرصة السكانية

يقف الأردن على اعتاب الفرصة السكانية ومن المتوقع ان تكون ذروتها عام 2040، حيث ستبلغ نسبة السكان في الفئة العمرية القادرة على العمل (15-64) أعلى مستوى لها (68 بالمئة)، ونسبة الإعالة العمرية أدنى مستوى لها (حوالي 47 لكل 100 شخص في سن العمل). الا أن هذه الفرصة السكانية لن تتحقق من دون تبني سياسات اجتماعية واقتصادية تضمن خفض معدل الإنجاب الكلي كخطوة أولى بهدف إحداث التغيير المطلوب في التركيبة العمرية للسكان، ليتمكن المجتمع الأردني لاحقاً من الاستفادة من النسب المرتفعة من الشباب المنتج والقادر على العمل.

ما الذي يتوجب علينا فعله لتحقيق ذروة الفرصة السكانية في عام 2040؟

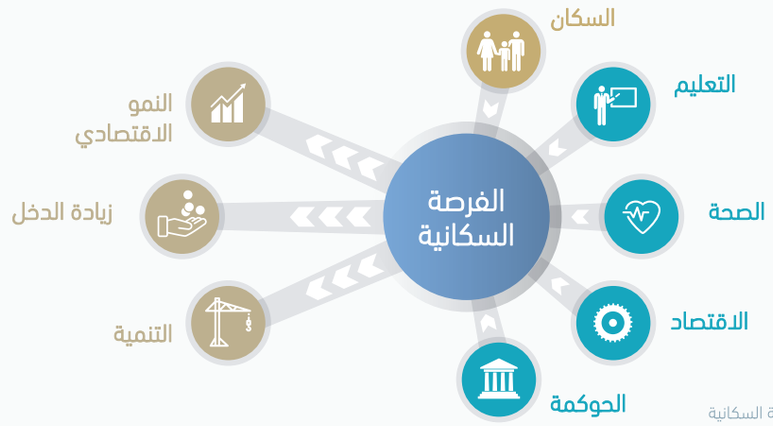

الشكل(5): السياسات الداعمة للفرصة السكانية

لا تحقق الفرصة السكانية غايتها بمجرد حدوثها، وإنما تحتاج إلى استجابات نحوها في سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية الكلية والقطاعية، إذ أنها تنبه واضعي السياسات إلى الكيفية التي يمكن بوساطتها أن ينتفع الأردن حاليا وفي السنوات القادمة من النسب المرتفعة من الشباب والبالغين ممن هم في سن العمل، وذلك بإدماج البعد السكاني وقضايا الفرصة السكانية في الاستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لها من أجل استثمارها وتفويت فرصة ضياعها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

*إن المعلومات الواردة في هذه الورقة ليست معلومات رسمية من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولا تعكس آراء ومواقف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.